

مقدمة التقرير السنوي للمفوضية الأمريكية الدولية لحرية الأديان

تأسست المفوضية الأمريكية للحرية الدولية للأديان بناءً على القانون العالمي لحرية الأديان في عام 1998م وهي مفوضية أمريكية مستقلة تعنى بانتهاكات الحق في الحرية والدين والعقيدة بالخارج كما جاء تعريفها في الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان وفي الآليات العالمية الأخرى. وهي تساهم بالمقترحات للخطة المستقلة للرئيس ووزير الخارجية والكونغرس.

تتكون المفوضية من عشرة أعضاء من خارج وزارة الخارجية الأمريكية، يعين الرئيس ثلاث أعضاء ويتولى الكونغرس تعيين ستة أعضاء ويمثل السفير المفوض للجنة العالمية لحرية الأديان العضو العاشر وهو لا يشارك في التصويت بالمفوضية.

يساهم أعضاء المفوضية مساهمات إيجابية فاعلة بما يجلبونه معهم من معارف وخبرات في الشؤون الخارجية وحقوق الإنسان وحرية الأديان والقانون الدولي. ومما يدعم هذه الذخيرة المعرفية تنوع خلفيات الأعضاء التي شملت في هذا العقد من عمر المفوضية أساقفة كاثوليك وإمام مسلم وناشط حقوق إنسان وحاخام يهوديين وقس بروتستانتى ومتخصصون في القانون والسياسات الخارجية وتخصصات أخرى لمسيحيين اورثوذكس ومورمونيين وهندوس وبوذيين وبهائيين واستطاعت المفوضية من خلال هؤلاء أن تلفت الانتباه لما يترتب على انتهاك حرية الأديان في المواضيع والبلدان والعقائد المعنية.

وعلى سبيل المثال فقد ساندت المفوضية البوذيين في بورما والهندوس في بنغلادش والمسلمين الشيعة في السعودية واليهود في فنزويلا والأحمديين في باكستان ومسلمي الغور في الصين والمسيحيين في السودان والبهائيين في إيران.

يصف التقرير السنوي حالة حرية الدين والعقيدة في البلاد المعنية للمفوضية و يمددها بالاقترحات الوثائقية التي تطمح إلي أن تصبح ترقية مفهوم حرية الأديان والعقيدة جزء من السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ويشمل التقرير السنوي فصولا عن بعض البلدان التي وضعتها المفوضية تحت عناية وزير الخارجية (البلدان ذات الأوضاع الخاصة) نسبة للانتهاكات الشنيعة لحرية الأديان التي ترتكب فيها. وبلاد أخرى وضعت رهن المراقبة الدقيقة. ويمكن مطالعة التقرير الكامل في: www.usirf.gov

ويغطي التقرير السنوي لعام 2009 الفترة من مايو 2008 إلى أبريل 2009.

البلدان ذات الأوضاع الخاصة والبلدان رهن المراقبة:

يوجه القانون العالمي لحماية الأديان وزير الخارجية المكلف من قبل الرئيس أن يحدد البلدان التي تمارس حكوماتها الضغوط فوق العادية والمستمرة والفاضحة مثل التعذيب والاحتجاز الطويل الأمد بدون توجيه الاتهامات والتصفيات والتشهير وإعاقة الحق في الحياة والحرية والأمن. وبعد أن تحدد البلد كواحدة من هذه المجموعة يتعين علي الرئيس قانونياً أن يتدخل لمنع الانتهاكات حسب ماجاء في القانون العالمي لحقوق الإنسان.

وقد أعادت وزارة الخارجية في عام 2009 تحديد نفس أثمان بلدان التي حددتها سابقاً في نوفمبر 2006 وهي: بورما، جمهورية كوريا الشعبية (كوريا الشمالية)، أريتريا، إيران، جمهورية الصين الشعبية، السعودية، السودان، وأوزبكستان. وقد أصدرت وزارة الخارجية مهلة 180 يوماً قبل اتخاذ أي إجراء ضد أوزبكستان، ومهلة مفتوحة للسعودية وكان الهدف في الحالتين هو "توسيع أهداف القانون الدولي لحرية الأديان". ونتيجة لهاتين الوثيقتين لن تستطيع الولايات المتحدة اتخاذ أي إجراء ضد الانتهاكات الشنيعة لحرية الأديان في أي من البلدين.

وتقترح المفوضية في هذا التقرير أن يحدد وزير الخارجية البلدان الثلاثة عشر التالية بلدان ذات أوضاع خاصة: بورما، جمهورية كوريا الشعبية (كوريا الشمالية)، اريتريا، إيران، العراق،2، نيجيريا1، باكستان، الصين الشعبية، السعودية، السودان، تركمنستان، أوزبكستان، وفيتنام.

كما تقترح المفوضية أسماء أخرى لقائمة المراقبة على أن تراقب بدقة من حيث عدم انتهاكها لحرية الأديان أو تجاوز ما يضعها في حافة الانزلاق من المخالفات. وتتمتع هذه البلدان باهتمام وزارة الخارجية والمنظمات وهي: أفغانستان، بيلاروس، كوبا، مصر، إندونيسيا، لاوس، الصومال، روسيا، طاجكستان، تركيا، وفنزويلا.

اهتمامات الوكالة في الصومال

لم يكن للصومال حكومة فاعلة منذ عام 1991، وفي غياب سلطة القانون ترزح أوضاع حرية الدين أو العقيدة وحقوق الإنسان تحت وطأة المتمردين والقيادات العسكرية وأصحاب رؤوس الأموال والسلطات المحلية والأوضاع الاجتماعية المختلفة وقد انتشرت الراديكالية الإسلامية في الصومال على الرغم من الوجود الصوفي التقليدي القوي للإسلام. وخلال عام 2008 ازدادت سلطة جماعة الشباب في جنوب ووسط البلاد وقتلهم لتابعي الديانات الأخرى متبعين قانوناً إسلامياً متطرفاً من بقايا طالبان لا يعترف بأي وجود (لا إسلامي) حسب تفسيرهم، وللشباب صلات بالقاعدة وقد صنفتهم الولايات المتحدة (منظمة إرهابية أجنبية). وتعددت التقارير عن المرتدين من غير المسلمين وعن المسيحيين الذين كانوا ضحايا للهجوم أو القتل في كل أنحاء البلاد. وقد وضعت المفوضية الصومال في قائمة "الدول تحت المراقبة" نسبة للوضع المتردي لحرية الدين أو العقيدة وحقوق الإنسان ولعدم قدرة الحكومة الفدرالية الانتقالية (TFG) على الحد من هذه الخروق وحماية حرية الأديان. وتواصل المفوضية مراقبتها لحرية الدين في الصومال لتحديد ما إذا كان الوضع يستدعي تصنيفها "دولة ذات وضع خاص".

وبعد سقوط الدكتاتور الصومالي السابق سياد بري من السلطة في عام 1991م تسببت الحروب بين الفصائل والقبائل في كارثة إنسانية ضخمة لذا كان التدخل السياسي للأمم المتحدة والولايات المتحدة؛ وقد باءت بالفشل كل المحاولات الداخلية والدولية لاستقرار الوضع في الصومال وظلت القبائل المحلية والدول المجاورة تتنافس على السلطة في الصومال. وظهرت في الشمال حكومتين: حكومة بنتلاند وأخرى أعلنت نفسها: حكومة جمهورية الصومال، واتخذت مقراً لها المحمية البريطانية الصومالية سابقاً British Somali Protectorate ؛ وقد فشلت هذه الجمهورية(1991) في الحصول على الاعتراف الدولي باستقلالها. أما حكومة بنتلاند فقد فرضت حكماً ذاتياً باقتراض مستقبل فدرالي للصومال.

- (1) أثناء تصنيف الوكالة للعراق، عارض المفوضون كرومارتي، عيد، لاند وليو توصية الوكالة لوضع العراق في قائمة "سي بي سي" وكانت النتيجة ان بقيت العراق في لائحة "تحت المراقبة"
- (2) عارض المفوض كرومارتي توصية الوكالة، وكانت النتيجة استمرار وضع نيجيريا في قائمة "تحت المراقبة".

لا يوجد في الصومال دستور معترف به أو مفروض عليها، كما لا توجد حماية قانونية لحرية الأديان أو أي حقوق أخرى للإنسان. وقد انتهجت الحكومة الفدرالية الانتقالية للصومال دستوراً فدرالياً مؤقتاً دينه الرسمي الدين الإسلامي كما فعلت حكومة بنتلاند في إقليمها. ويعتمد القضاء في معظم الأقاليم على مزيج من الشريعة والتقاليد وقوانين العادات المحلية إضافة إلى قانون الجزاء لما قبل عام 1991م. وصرح رئيس الحكومة المنتخبة الجديدة إنهم سيطبقون إحدى أشكال الشريعة وإنها سوف تحترم حقوق الإنسان وحقوق النساء. وقد أدى فشل الحكومة الانتقالية عام 2004 في تطبيق القانون والنظام والخدمات المدنية إلى جو من الفساد والانفلات القانوني ومنح القيادات العسكرية الفرصة لتنصيب أنفسهم حماة للمجتمع. فظهر حزب اتحاد المحاكم الإسلامي (UIC) في عام 2006 في محاولة لطرد القوات العسكرية واستعادة هيبة القانون والنظام من خلال نظام يعتمد على الحكم الشرعي. ويمثل اتحاد المحاكم الإسلامي ائتلاف بين المسلمين المعتدلين والمتطرفين من رجال القضاء الشرعي ورجال الأعمال يساندتهم بعض المدنيين المحليين والمليشيات العسكرية؛ استطاعت هذه الحكومة الاستيلاء على العاصمة مقديشو في يونيو 2006 ثم هيمنت الحركة عسكرياً على الجزء الأكبر من جنوب ووسط الصومال وبدأت تهدد الحكومة الانتقالية في بيبدو.

وسرعان ما وقعت حكومة اتحاد المحاكم تحت إمرة عناصر إسلامية راديكالية يمثلون بقايا طالبان في أفغانستان ومن أكثرهم تطرفاً جماعة "الشباب" والذي يمثل سبباً في نجاح حكومة المحاكم فقد كان فريفاً مدرباً ومسلحاً يقوده أدن هاشي آيرو الذي حارب في أفغانستان والمرتبط بالقاعدة، وعمل مع حسن ظاهر عويس أخطر قيادات حكومة المحاكم الإسلامية وأحد العناصر المطلوبة من الولايات المتحدة ضمن قائمة الإرهاب.

وقد راقبت الولايات المتحدة و إثيوبيا تزايد قوى حكومة اتحاد المحاكم الإسلامية بقلق خاصة على ضوء اتهامها بصلاتها مع القاعدة. وفي ديسمبر 2006 شنت الحكومة الانتقالية TFG وإثيوبيا هجوماً مضاداً تصدت له القوات المتحالفة وهزمت اتحاد المحاكم وسيطرت على مقديشو وجزء كبير من الجنوب. وساهمت الولايات المتحدة بالدعم الدبلوماسي والمخابرات والراجمات الجوية لضرب القاعدة في تراجعهم قرب الحدود الكينية. واعتقدت الصومال أن هذا الهجوم والدعم لإثيوبيا يدل على أن أمريكا تقف وراء الاحتلال الإثيوبي للصومال ضمن برنامج حربها العالمي ضد الإرهاب.

تفتنت حكومة الإتحاد الإسلامي للمحاكم إلى عدة شرائح بعد هذه الهزيمة، وتكثفت بعض المجموعات الراديكالية، مثل الشباب، مع بعضها لمواصلة العصيان ضد الحكومة الانتقالية والمعارضة للوجود الإثيوبي في الصومال. وواصل الشباب نجاح حملاتهم خلال 2007 و 2008 مكتسبين السيطرة على عدة موانئ ومدن رئيسية في وسط وجنوب الصومال. وفي آخر يناير 2009 نجح الشباب والمليشيات الأخرى في إجبار آخر القوات الإثيوبية على الانسحاب من البلاد تاركين وراءهم قوة ضعيفة من قوات الإتحاد الإفريقي لحفظ السلام تنقصها العدة والعتاد. اكتسب الشباب وبعض المتمردين الإسلاميين الشعبية كما فعل من قبل إتحاد المحاكم- عن طريق هيمنة النظام والقانون ومعارضة وهزيمة الإثيوبيين والتعامل مع الفساد وإزالة نقاط التفتيش وتوفير المساعدات الإنسانية. ومع دخول محاربي الشباب إلى المدن بدأ حل النزاعات ومحاكمة المجرمين عن طريق محكمة شرعية متنقلة.

أوقف الشباب خلال 2008 كل ما اعتبروه سلوك "غير إسلامي" لتنظيف المجتمع الصومالي من "التلوث الأخلاقي"، فأغلقت المليشيا السينمات وأحرقت نبات القات المنشط وحلقت شعر الرجال باعتبار إنها موديلات لا تناسب الرجال ومنعت كل أنواع التدخين وحظرت الموسيقى.

وفي حملتهم المتطرفة لأسلمة المجتمع ارتكب الشباب "عنفاً دينياً"، ففي أبريل 2008 قتلت المليشيا أربعة معلمين مسيحيين منهم صوماليان ارتدا عن الإسلام. وفي أكتوبر 2008 قُتلت طفلة في الخامسة عشر من عمرها رجماً بالحجارة من 50 رجلاً أمام 1000 متفرج وقد كانت جريمتهما إن ثلاثة رجال قاموا باغتصابها. وفي يناير 2009 قتل المتمردون الإسلاميون سياسي صومالي لعلاقاته مع الحكومة الإثيوبية بعد تليفيق تهمة ارتداده عن الإسلام.

يأت هذا الشكل من التفسير المتطرف للإسلام الذي انتهجه الشباب جديداً على المجتمع الصومالي الذي عُرف بتأثير صوفي متزن للإسلام؛ وقد أثار هذا التطرف التساؤل في الأوساط الصومالية عن أهداف واستراتيجيات هذه المجموعة

المتردة من الإسلاميين والذين فيهم الانتحاريين بالمتفجرات وهو ما لم يُقبل في المجتمع الصومالي. ففي فبراير 2009 اصطدمت مجموعة من رجال الدين وأهل السنة والجماعة مع مليشيات الشباب ونجحت المجموعة في طرد الشباب من بعض المدن وظلوا يقاتلون المجموعة الراديكالية من المسلمين، إلا إن الشباب ما زالوا يسيطرون على أجزاء كبيرة من البلاد ويهاجمون قوات الاتحاد الإفريقي لحفظ النظام بدعوى قتل بعض أحلاف الحكومة الانتقالية من الموظفين. وإضافة للنصر العسكري، ضاعفت الشباب أعداد مجنديها باستغلال كرههم للوجود الإثيوبي في الصومال واستخدامها للقوة بلا تمييز وانتهاكها لحقوق الإنسان وذلك بالانتفاع من الطوائف التعاونية والمساندة المعروفة لدى الصوماليين. وقد عاملت المليشيا إثيوبيا كمستعمر يواصل الجهود التاريخية في نشر الدين المسيحي في القرن الإفريقي، فاستقطبت العاطلين من الشباب للعمل وأغدقت الدفع للمجندين كما كانت تقوم بتلقيح المستجدين من طلبة العلم بالمساجد باستخدام الأقرص الممغنطة CDs والوسائل الإلكترونية لترغيبهم في الاستشهاد.

وقد لاقت هذه الحملة القبول حتى من الذين لا يتفقون مع الرؤية المتطرفة للإسلام من منظور مليشيات الشباب واستخدام اليد العسكرية الطولي إلا إنهم يوافقونهم في عملياتهم ضد القوات الإثيوبية.

كذلك نجح الشباب في تجنيد كوادر عالمياً بما فيها الولايات المتحدة فهناك عشرات الشباب الصوماليين المقيمين بأمريكا يحاربون مع الشباب في الصومال، فقد اكتشف شاباً من مينيسوتا كان أحد إرهابيي التفجيرات في هجوم أكتوبر 2008 في شمال البلاد. ويعتقد خبراء وكالة التحقيقات الفدرالية (FBI) إن الشباب يجذب لهذه الجماعة بسبب العاطفة الوطنية وليس حباً في الجهاد؛ وعلى الرغم من عدم وجود الأدلة إلا إنهم ينظمون للهجوم على الولايات المتحدة التي تبذل مجهوداً كبيراً في مراقبة جهود التجنيد. وهناك أشخاص من أوروبا وغيرها يتدربون في الصومال للتدريب والحرب مع الشباب.

أصبح معروف أن هناك رابطة بين الشباب والقاعدة وإن القاعدة تقدم التدريب والتمويل والتسليح للمليشيا بواسطة إريتريا ولكن لا أحد يعلم مدى عمق الرابطة، وليس هناك ما يثبت إن القاعدة تستخدم منطقة يسيطر عليها الشباب لتخطيط الهجوم على الغرب، وقد كان معروفاً أن لقيادة الشباب صلة بقيادة القاعدة في إدارة المناطق القبلية لباكستان الفدرالية FATA بجانب المسؤولين عن تفجيرات 1998 في سفارتي أمريكا في كينيا وتنزانيا. وقدمت القاعدة عدة تصريحات عامة مساندة الشباب. وفي فيديو أطلق في فبراير 2008 صرح أيمن الظواهري إن نجاح الشباب في الصومال يُعتبر خطوة في طريق النصر للإسلام. وعلى الرغم من عدم معرفة الصلات القوية مع القاعدة إلا إن الشباب يظل خطراً.

وبعد انسحاب القوات من إثيوبيا في يناير فبراير 2009 اختارت الحكومة الانتقالية رئيساً جديداً ورئيساً للوزراء وبرلمان، وفي فبراير 2009 انتقلت من مقرها في قاعدة جيبوتي إلى مقديشو. وكان الرئيس الجديد للصومال شيخ شريف قائداً سابقاً للجناح المحافظ لحكومة اتحاد المحاكم الإسلامي. وكرده فعل كان هدف الشباب هو معارضة الحكومة الانتقالية وتحويل الصومال إلى ولاية إسلامية يقتبس تفسيرها للقانون الشرعي على نطاق العالم، وأعلن الرئيس شريف في فبراير 2009 إن الشريعة ستصبح القاعدة التي يطبق عليها القانون في الصومال. وقد وافق البرلمان الصومالي على هذا القانون بالإجماع إلا إن الصورة العملية للتطبيق لم تكن واضحة.

وأوضح الرئيس شريف إن الشريعة في الصومال يجب أن تحترم حقوق الإنسان وحقوق المرأة. ويعتقد المختصون إن تكوين دولة جديدة بدعم شعبي قوي مع انسحاب القوات الإثيوبية ووعد الحكومة بتطبيق الشريعة قد ينجح في انحسار الدعم للمليشيا، ويشير التقرير إلى أن الحرب أرهقت الصوماليين وقللت دعمهم لهذه الفئة.

هوجم كذلك المرتدين للدين المسيحي و على الرغم من إن الارتداد لا يعتبر جريمة إلا إنه غير مقبول اجتماعياً وقد تعددت اغتيالات المتطرفين المسلمين لمواطنين مسيحيين منهم ستة قتلوا في عام 2008 وأحرقت كنيسة مباشرة بعد انتهاء طقوس ردة أحد المصلين الذين هوجموا بعد الصلاة وكانت نفس هذه الكنيسة قد أحرقت من قبل في عام 2007. كذلك هاجمت جماعة المتمردين أفراد حركة التبليغ العالمية المسلمة واحتجزوا خمسة عشرة عضواً لعدة ساعات. وأوردت وزارة الخارجية إن القوات الإثيوبية قتلت تسع من رجال الدين المنتمين للحركة في مسجد في مقديشو في شهر ابريل.

التوصيات لسياسة الولايات المتحدة:

تخلص المفوضية إلى أن الحكومة الفدرالية الانتقالية تهيئ الفرصة للصومال لمخاطبة الأمن وبتانة الحكم وتطبيق حقوق الإنسان وتوفير الاحتياجات الإنسانية واتخاذ الإجراءات الحازمة للحد من التطرف الديني العنيف. وعلى حكومة الولايات المتحدة العمل مع المجتمع الدولي لمساعدة الحكومة الانتقالية في مسيرتها لتحقيق احتياجات ووطنها ومواطنيها. ونقترح المفوضية على حكومة الولايات المتحدة:

1- السيطرة على الموقف الأمني.

* العمل مع الشركاء الدوليين والحكومة الفدرالية الانتقالية لجلب السلام والاستقرار للصومال وتوفير الكوادر الضرورية لعمليات حفظ السلام، نزع سلاح الميليشيات وشل حركتهم وإعادة استيعابهم في المجتمع؛ إيقاف المخابرات الصومالية وضباط الجيش والشرطة من ارتكاب خروق حقوق الإنسان وأن يدرّبوا ويؤهلوا في مجال الحقوق العالمية للإنسان؛ المحاسبة وعدم التهاون في معاقبة الجناة في حال انتهاك حقوق الإنسان.

2- تكوين بنيه حكوميه ناجحه.

- العمل مع الشركاء الدوليين والحكومة الإنتقاليه والمبعوث الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة إلى الصومال:
 - لتكوين بنيه حكوميه ومؤسسات خدميه لصالح أهل الصومال.
 - لتأكيد إحترام موظفى الدوله والجهاز القضائى للحقوق العالميه للإنسان وتشمل حرية الدين أو العقيدة.
 - لترقية المصالحة بين القيادات السياسيه، وبينهم وبين المواطنين الصومالى لمنع الحزبيه من إعاقه عمل الحكومه الجديده.

3- تأكيد إستمرارية مستوى عالى من إهتمام الولايات المتحدة بالصومال.

- التأكد من أن الصومال يلقى مستوى عال من الإهتمام والحفاظ على الإلتزامات من حكومة الولايات المتحدة وذلك من خلال تعيين مبعوث خاص لمخاطبة الأمن، والحكم، والإرهاب وحقوق الإنسان، والدعم الإنسانى، وأمور القرصنه إضافة الى العمل مع الشركاء للوقوف على البعد الإقليمى للمشكلة.

4- تحسن وضع حرية الأديان وحقوق الإنسان الأخرى.

- تأكيد حماية حرية الأديان وحقوق الإنسان وتطبيقهما فى الصومال وتشمل تمويل المنظمات المدنية المتعددة التى تعمل على ترقية حقوق الإنسان وحرية الدين أو العقيدة، برامج توسعة الإدراك، مجهود المصالحات الوطنيه، برامج تعليميه للحد من التطرف الدينى، والتدريب على برامج مراقبة حقوق الإنسان.